الصرف العربي بين التراث اللغوي والدرس اللّساني العربي الحديث

بايزيد جاب الله *
جامعة زيان عاشور بالجلفة
jaballahbaizid@gmail.com

الإرسال: 2021/11/30 **القبول:** 2022/05/19 **النشر:** 2022/06/01.

الملخص: تفيد مراجعة النماذج التي استخدمها الصرفيون العرب والمناهج التي استخدمها اللسانيون في الغرب أن النموذج العربي من النظرية الصرفية قد جاء نموذجا متكاملا يعتمد على ثلاثة أنماط مختلفة للتحليل الصرفي يمكن أن تستخدم متضافرة وهي كما قدمنا جداول التصريف والعلامة والميزان الصرفي فلا يخفى أن نماذج الجداول التصريفية والعلامة والموازين الصرفية التي لا ينافسهم فيه أحد متقدم عليهم ولا لاحق لهم تتكامل فيما بينها وتتضافر لتغطية عملية التحليل الصرفي للغة العربية ، اذ تقوم متعاونة على دراسة التغيرات الصرفية في اللغة العربية ويعني ذلك أن هذه الصور ليست مناهج متخالفة متعاقبة حيث لا يتناقض استخدام احداها مع استخدام الأخرين انها مجرد صور مختلفة ورد عليها المنهج الصرفي العربي. أما الصور الثلاثة الواردة في الدرس الغربي فهي مناهج مختلفة تعاقبت على التحليل الصرفي وليست متعاونة لتغطية عملية التحليل الصرفي كما هو الأمر في العربية اذ يتنافى استخدام الواحد منها مع أي من الآخرين. والإشكالية التي تطرح نفسها هاهنا هي: ما هو النموذج الذي اتخذه اللغويون العرب لمعالجة الوحدات الصرفية؟ وما هو منهجهم في التحليل الصرفي لتلك الوحدات؟ وإلى أي مدى توافق هذا المنهج مع الدراسات اللسانية العربية الحديثة والمعاصرة؟

الكلمات المفاتيح:الصرف العربي ؛ التحليل الصرفي ؛ الميزان الصرفي ؛ الوحدات الصرفية.

* المؤلف المرسل

Arabic exchange between linguistic heritage and modern linguistics lesson.

Abstract: A review of the models used by Arab morphologists and the approaches used by linguists in the West indicates that the Arabic model of morphological theory has come as an integrated model that depends on three different types of morphological analysis that can be used in concert. The morphology in which no one is ahead of them or succeeds them, integrates among themselves and combines to cover the process of morphological analysis of the Arabic language, as it is based on the study of morphological changes in the Arabic language.This means that these images are not successive dissimilar approaches, where the use of one of them does not contradict the use of the others. As for the three pictures mentioned in the Western lesson, they are different approaches that followed the morphological analysis and are not cooperative to cover the process of morphological analysis, as is the case in Arabic, as the use of one of them is incompatible with any of the others. The problem that arises here is: What is the model taken by Arab linguists to treat morphological units? What is their approach to the morphological analysis of these units? To what extent is this approach compatible with modern and contemporary Arabic linguistic studies?

Key words: Arabic exchange; Morphological analysis; exchange balance; morphological units .

1- مقدّمة: إن المتمعن في تراثنا اللغوي يجد أنه معين لا ينضب ، فمازال يستنهض فكر الباحثين من كل حدب وصوب ، فيعملون عقولهم فيما بين أيديهم من موروث لغوي ، ولا سيما تراث المتقدمين من القدماء العرب نحو الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه والفراء وثعلب وابن جني وغيره ، من منطلق تأصيل أعمال هؤلاء المتقدمين وآرائهم ، فوق كونه إعتزازا برصيدهم اللغوي ، ضمن الإعتزاز برصيد أمتنا العربية. ومن رصيدهم تلك الآراء الصرفية والنحوية التي حوتها كتبهم وكتب من أتوا بعدهم ، فكانت كتب اللاحقين بالنسبة للسابقين بمثابة مرآة أخرى نرى فيها فكر هؤلاء المتقدمين وهو الأمر الذي يتضح من خلاله أن لغتنا العربية ما وصلت الينا بالصورة التي هي عليها ، إلا بجهود حراسها الذين بذلوا كل ما في وسعهم من أجل التقعيد لهذه اللغة وجمع مفرداتها ، وإعمال النظر في هذا وذاك ، منذ أبي الأسود الدؤلي ومرورا بالخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس وسيبويه والفراء وثعلب وأبي عبيدة وأبي حاتم وابن جني وغيرهم ، ومن ثم كانت المؤلفات اللغوية والنحوية والصرفية.وفي مداخلتنا هاته نحاول التطرق إلى التحليل الصرفي بين نظريتي الصرف العربية و الغربية ومن خلاله يمكن أن نقرر ابتداء أن في الدرس العربي للصرف ثلاثة نماذج للتحليل الصرفي إذ يسلك الصرفيون العرب طريق الجداول التصريفية لضبط تغييرات الضمائر ونحوها من المبنيات ، ويلجأون إلى وسيلة العلامة لضبط بعض تغييرات التصريف كالتثنية والجمع السالم ، ويعمدون إلى الموازين الصرفية لضبط تغييرات المشتقات وجمع التكسير والتصغير.

أما الدرس الصرفي الغربي ففيه ثلاثة مناهج لمعالجة الظاهرة الصرفية قد عرفها هذا الدرس وقد عرض لها تشارلز هوكت تتمثل في منهج (الكلمة_التصريف) وهو يعد أقرب مايكون الى التراث العربي القديم حيث يتمثل وهو كما يظهر من المصطلح المتخذ له يعالج الصرف في إطار الوحدة التقليدية التي تقررت له وهي وحدة الكلمة لا المورفيم الذي استحدث بأخرى ويعد هذا المنهج أقرب صورة لنموذج الجداول التصريفية العربية ويعرف المنهج الثاني الغربي بمنهج ((الوحدة-الترتيب)) والمنهج الثالث بمنهج((الوحدة- العمل))، ويعتمد هذان الأخيران على مفهوم المورفيم الذي يمثل الوحدة الصرفية لهذين المنهجين.

2.الصرف والتصريف:

2-1: عند القدماء:

مفهوم الصرف بين القدماء والمعاصرين:

لا يستطيع الباحث أن يحدد مفهوما دقيقا للصرف عند الأقدمين ؛ وذلك لأن هذا المفهوم لم يستقر على حال واحدة عندهم ، بل تطور من لدن سيبويه حتى ابن جني. يضاف إلى ذلك أن هذا المصطلح اتخذ تسميات أخرى ، كالتصريف ، والاشتقاق ، كما لو كانت مصطلحات مترادفة.

وبتتبع استخدامات القدماء لهذه المصطلحات نجد أنهم استخدموا - أولا - مصطلح التصريف من زمن الخليل (ت 176ه) حتى زمن ابن الحاجب (ت 646ه) وابن مالك (ت 762ه)، ثم استخدم مصطلح الصرف بعد ذلك. والواقع أن المتأخرين منهم يجعل الصرف والتصريف مصطلحين مترادفين ، إذا أطلق أحدهما أريد به الآخر ، أما المتقدمون فكان كل مصطلح يعني شيئا غير الآخر ، فكان الصرف أعم والتصريف أخص ، مما يدل على أن التصريف جزء من الصرف.

وكان سيبويه - ويعد كتابه أول أثر لغوي كامل يصل إلينا - استخدم مصطلح التصريف في أحد عناوين أبواب كتابه[1] ، ولم يكن يعني به أكثر مما تعارف عليه العلماء بـ «مسائل التمرين أو التدريب» كما أشار إلى ذلك الاستراباذي[2] ، وهذا ما يطلق عليه في الدرس اللساني الحديث ب «الصرف التعليمي» أو «المورفولوجيا التعليمية» ، وهو كما يقول وافي: «يهتم بدراسة القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتصريفها ، وتغير أبنيتها لمجرد جمعها وترتيبها وتنسيقها ، حتى يسهل تعلمها وتعليمها ، ومراعاتها في الحديث والكتابة»[3].

وكان التصريف في بداية الأمر مختلطا بالنحو ، بل كان جزءا (قسما) من أجزاء النحو ، بلا خلاف بين أهل هذه الصناعة كما يقول الاستراباذي[4] ، ولم يتحقق الاستقلال المنهجي له إلا على يد أبي عثمان المازني (ت 247ه) في كتابه التصريف[5] ، فأصبح بهذا التقسيم (مقابلا) للنحو. وعلى وجه الإجمال فإن مفهوم الصرف في البداية تمثل في أنه علم يعرف به أحوال الكلم العربية ، إفرادا وإعرابا (تركيبا) ، وحينما استقل أصبح مفهومه ينحصر في أنه علم يعرف به صياغة الأبنية وأحوالها ، وما يعرض لها مما ليس بإعراب ولابناء.[6]

وظل مصطلح (التصريف) هو السائد في أسماء المؤلفات الصرفية ، وذلك على النحو الذي نطالعه في القائمة التي وضعها أحد المعاصرين لتلك المؤلفات[7] ، وإن كنا نجد مصطلح

(الصرف) يستخدم في بعض مؤلفات الفترة المعاصرة ، وفي مقررات مناهج التعليم. واستمر مفهوم التصريف (الصرف) مقتصرا على مسائل التمرين ، وعلى التغيير الذي يلحق بالكلمة دون أن يدل على معنى طارئ فيها ، حتى القرن الرابع الهجري ، حيث اتخذ التصريف على يد ابن جني بعدا آخر ، إذ لم يعد مفهومه منحصرا فيما تقدم ، بل شمل التغيير الذي يراد به المعاني المفادة على حد تعبير ابن جني [8] ، وذلك مايتفق والدراسات اللسانية الحديثة.

ومن القضايا المهمة التي طرحها ابن جني صلة التصريف بالاشتقاق ، فقد ذكر أن بينهما نسبا قريبا واتصالا شديدا ، مما قد يؤدي إلى تداخل مصطلحيهما والخلط بينهما ، فالتصريف - عنده - وسيطا بين النحو واللغة ، وهو أقرب إلى النحو منه إلى الاشتقاق ، أما الاشتقاق فهو أقعد في اللغة من التصريف.[9]

ثم تحدد مفهوم التصريف منذ القرن السابع الهجري على النحو الذي نجده عند ابن الحاجب ، وابن عصفور (ت 669هـ) وابن مالك ، والاستراباذي ، ثم أبي حيان النحوي (ت745هـ) ، وابن هشام (ت 761هـ) ، والذي انحصر في التغيير الذي يجيء لغرض معنوي أو لفظي.[10]

أما في العصر الحاضر ، وبالتحديد في فترته الأولى ، فقد سارت مؤلفات التصريف وأفكاره على النهج الذي اتبعه الأقدمون ، كما هو ملموس عند الشيخ أحمد الحملاوي (ت1932هـ) ، والأساتذة / محمد الطنطاوي ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، وأحمد مصطفى المراغي ، وتفرق مؤلفات هؤلاء عما سبقها في طريقة عرض الأبواب الصرفية وترتيبها ليس غير ، مما جعلها تتسم بطابع المرونة والتيسير. وفي الفترة الأخرى من فترات هذا العصر نجد أن مفهوم العلم الصرف طرأ عليه جدة في التناول ، وتوسع في النظرة.

2-2 : الصرف والتصريف في اللسانيات الحديثة

يعد الصرف عند اللسانيين المعاصرين من أصحاب المنهج البنائي اللغوي الحديث أحد مستويات البحث اللغوي الذي يتصل بالكلمة أو أحد أجزائها ، ويؤدي إلى خدمة العبارة والجملة ، واختلاف المعاني النحوية.[11] وكما يلاحظ أن هذا المفهوم يحتوي على ثلاثة جوانب: أولها قصر الدرس الصرفي على الكلمة ،[12]

وثانيها ما يؤديه من خدمة للعبارة والجملة ، والجانب الأخير شموله لتغيرات المعاني النحوية.

فأما قصره على الكلمة ، أو بتعبير أدق بنية الكلمة ، فذلك مما يتفق القدماء معهم ، فهي موضوع علم الصرف باعتبارها وحدة مستقلة في ذاتها ، أي حال إفرادها ، بل إنها تعد النواة التي تدور حولها الدراسات الصرفية. على أنه ينبغي الإشارة إلى أن كلا من النحو والصرف يتخذ من الكلمة مادة للدراسة ، ولكن الفرق يكمن بينهما في أن النحو يدرس علاقاتها في السياق ، وما ينتج عن ذلك التركيب من ظواهر في نطاق الجمل ، فالنحو لايهتم بالكلمة المفردة إلا بوصفها عنصرا من جملة ، أما الصرف فيدرسها في صورتها دون أن يكون له أدنى اعتبار بالعلاقات التي تجمعها مع غيرها في التركيب ، أما الكلمة ذاتها فهي مفهوم معجمي.

وإذا أردنا الدقة أكثر في تحديد مواطن التقاء القدماء والمعاصرين في الجانب الأول من جوانب المفهوم الصرفي قلنا: إنهم متفقون على المادة الكلية علم الصرف ، ويختلفون في جزئيات هذه المادة ، فالقدماء يقسمون الكلمة إلى ثلاثة أقسام هي: الاسم ، والفعل ، والحرف ، ويتناول الصرف عندهم الأسماء المبنية ، والأفعال المتصرفة ، دون الحروف والأفعال الجامدة ، والأسماء المبنية والأعجمية ، وأسماء الأصوات. وعلة ذلك. فيما يذكر ابن جني - أن الحروف مجهولة الأصل ولا يعرف لها اشتقاق ، ومثلها الأسماء المبنية ، وأسماء الأصوات ، والأفعال الجامدة ، والأسماء الأعجمية ، فهي تلحق بالحروف في العلة المتقدمة[13] ، وبتعبير آخر إن هذه الأنواع تأخذ شكلا ثابتة لاتغير فيه ولا تنوع. أما المعاصرون فلهم تقسيم آخر للكلمة سأذكره في ثنايا هذه الدراسة.

وأما ما يؤديه من خدمة العبارة والجملة فهذا يعني أن الصرف لا يعدو أن يكون مدخلا لدراسة النحو وتحليل قضاياه ، وقد كان هذا التصور من جملة مواطن الاختلاف بين القدماء والمعاصرين.

وأما شمول الصرف للتغيرات الدالة على معان وظيفية فذلك. كما يقول كمال بشر - هو الجدير بتسميته صرفا[14] ، وهذا يعني أن أي تغيير في بنية الكلمة لا يؤدي إلى تغير في المعنى ليس من الصرف في شيء ، وذلك يقودنا إلى مناقشة مباحث الصرف (أبوابه ومسائله) عند القدماء والمعاصرين. فالقدماء جعلوها فيما يأتي: أبنية الأسماء والأفعال ، والإعلال والإبدال ،

والزوائد (أحرف الزيادة)، والحذف، والتغيير بالحركة والسكون، والإدغام. وبوجه عام هي كل تغيير يطرأ على بنية الكلمة، سواء أكان زيادة، أم حذفا، أم إعلالا، أم إبدالا، أم إدغاما[15]. أما المعاصرون فالأمر يحتاج لتفصيل ومزيد إيضاح، فتمام حسان يرى أن النظام الصرفي يقوم على دعائم أساسية ثلاث هي:

(أ) مباني التقسيم[16]، وتشمل الأقسام السبعة للكلمة (الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة).[17]

(ب) مباني التصريف، وتشمل الشخص، والعدد، والنوع، والتعيين.

(ج) طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية، وهي وجوه الارتباط بين المباني،

وطائفة أخرى من القيم الخلافية، وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني.

فأما المباني التقسيمية، وتعد حجر الزاوية في النظام الصرفي، بل إنها وحدها صاحبة الصيغ الصرفية، فيعني بها مجموعة المعاني الصرفية التي بموجبها ينقسم الكلام إلى أقسام، فالاسم مبنى ومعناه أو وظيفته الصرفية العامة هي الدلالة على المسمى، أو بعبارة أخرى الاسمية، والصفة مبنى والوصفية معنى، والفعل مبنى والفعلية معني... إلخ. وتقتصر المباني الصرفية على الاسم والصفة والفعل دون البقية، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه المباني عناصر ذات صيغ اشتقاقية، كما أنها مجال للتوليد، بعكس الضمير والخالفة والظرف والأداة، فهي مباني لا صيغ لها، ولا ترجع لأصول اشتقاقية، ولا توليد فيها، ولكنها تدخل ضمن نطاق الصرف؛ لأنها تدل على معان وظيفية[18] صرفية عامة. وهنا موضع الاختلاف بين القدامى وتمام حسان، فالأقدمون يستبعدون من الصرف -كما تقدم- كل ما لم يعلم اشتقاقه كالحروف (الأدوات)، والضمائر، في حين أنها عند تمام حسان تندرج تحت مظلة الصرف.

وتتحقق المباني التصريفية، أو كما يسميها تمام حسان «المطابقات»، عن طريق استخدام الملحقات المورفيمية، سواء كانت سوابق (صدور)، أو دواخل (أحشاء)، أو لواحق (أعجاز)، أو بتعبير عام اللواصق والزوائد. وتتمثل هذه الملحقات في الضمائر بأنواعها (متكلم، مخاطب، غيبة)، وحروف المضارعة (أنيت)، ومورفيم الإفراد والتثنية والجمع،

والتذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير ، والتوكيد ، والنسب ، وتعد هذه الملحقات وسائل شكلية (مباني) تعبر عن وظائف (معاني) صرفية.

وأما الدعامة الثالثة للنظام الصرفي فتضم مجموعة من العلاقات التي تربط إيجابا بين مباني التقسيم ومعانيه ، ومباني التصريف ومعانيه ، كما تضم مجموعة أخرى من القيم الخلافية والمقابلات بين المبنى والمبنى ، والمعنى والمعنى ، كالتجرد مقابل الزيادة ، والتذكير مقابل التأنيث ، والاسم مقابل الفعل ، وهذه المقابلات هي مركز النظام الصرفي ، وتربط سلبيا بين مجموعة المباني ، أو مجموعة المعاني.[19]

ولعلنا نستنتج من جملة ما تقدم أن النظام الصرفي يتكون من مورفيمات ثلاث ، يعتمد أولها على الجذر مقرونة بالصيغة ، وثانيهما لا يعتمد على ذلك ولكنه متصل بجانب وظيفي (معنى صرفي عام)، وثالثها لا وجود وظيفيا له ولكن الصيغ الصرفية تدل عليه عن طريق العلاقات الإيجابية ، أو المقابلات والقيم الخلافية.[20]

ويدخل ضمن مباحث الصرف عند تمام حسان ظاهرتان لغويتان هما: الاشتقاق والنبر ، فالاشتقاق نظر إليه الصرفيون ، كما يذكر تمام حسان ، من زاوية المعنى الوظيفي ، ومن زاوية التجرد والزيادة ، مما أدى إلى افتراض أصل وفرع تقوم عليهما هذه الظاهرة ، وذلك مما لايتفق والدراسات اللسانية الحديثة. ووجه القول في مسألة الاشتقاق - حسب ما يراه تمام حسان - أنه يقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات ، واشتراكها في شيء معين[21]. وهناك أمر جدير بالتنويه هنا ، وهو تلك الإشارة الخاطفة من تمام حسان إلى الفرق بين الاشتقاق والتصريف ، حيث صرح بأن الاشتقاق يدور حول الأصول ، في حين أن التصريف يدور حول الأصول والزوائد معا[22] ، مما يعني أن التصريف أعم من الاشتقاق.

وأما النبر ، وقد سبق تحديد مفهومه ووظيفته ، فيقصد به في النظام الصرفي نبر الكلمة المفردة ، أو بتعبير أدق تبر الصيغة المفردة ، ووظيفته الصرفية هي تقديم القيم الخلافية التي تفرق مع الكمية بين المعاني الصرفية[23].

أما كمال بشر فيرى أن مادة هذا العلم هي الوحدات الصرفية (Morphemes)، سواء كانت كلمة قائمة بذاتها أو جزء من كلمة ، كأن تكون في بدايتها أو وسطها أو نهايتها ، وتؤدي إلى تغيرات في المعاني النحوية[24] ، وهذا يعني أن حقيقة هذا المستوى تتضح في الوحدة

الصرفية التي تشتمل على الصورة اللفظية لها (الشكل أو المبني)، ومعناها الصرفي (الوظيفة). ذلك هو المفهوم الإجمالي لمباحث الصرف عند الدكتور بشر ، وإذا أردنا تفصيل ما أجمل قلنا: إن أبواب الصرف عنده تتمثل في الآتي: المشتقات ، وتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل ... إلخ ، والنظر إليها من حيث النوع والعدد والشخص... ، وتقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة ، والنظر إليه من حيث التعدي واللزوم ، والتصرف والجمود ، والبناء للمعلوم والمجهول ، أو ما يعرف بـ «المغايرة بين الصيغ» ، والتصغير ، والنسب ، والاشتقاق ، وجميع هذه المباحث تندرج ضمن تصريف الأسماء والأفعال بصفة عامة.

وفي هذا المقام اعترض كمال بشر على أبواب ومسائل متفرقة عالجها القدماء على أنها من الصرف وليست -في رأيه- من الصرف في شيء ، أو أنها منه ولكن بحثها لا يتفق والدرس اللساني الحديث ، فمن ذلك: أوزان صيغ الأفعال ، وأبنية صيغ جمع التكسير ، وصيغة (افتعل) وفروعها ، وفعل الأمر من الثلاثي الأجوف ، والإعلال بالحذف والقلب ، وباب الفعلين الأجوف والناقص ، وهمزة التأنيث وأصلها المنقلبة عنه[25]. وتعليله لما تقدم أن أوزان الفعل الثلاثي الستة «ليست ذات قيم صرفية تخدم الجملة أو العبارة ، ولكنها ذات قيم لفظية تفيد معرفتها معرفة ألفاظ اللغة على وجهها الصحيح»[26] ، بالإضافة إلى خضوعها للسماع واختلاف اللهجات ، وذلك يعني أن هذه الأوزان تفيد المعجم أكثر من إفادتها النحو.

ويجيب كمال بشر عن اعتراض قد يرد في هذا المقام ، وهو أن هناك تغييرا داخليا يطرأ على صوائت هذه الأوزان ، بما مفاده أن ذلك التغيير لا يتبعه تغير وظيفي في التركيب ، وإنما الذي يتغير هو القيمة النطقية لتلك الأوزان ، وهذا أقرب ما يكون اتصالا بالمعجم ومتن اللغة منه إلى الصرف[27].

ومثل هذا يقال عن صيغ جموع التكسير وأبنيته ، إذ لا يترتب على استعمالها معاني نحوية معينة ، ويرى أن جمع التكسير - من حيث هو جمع - حري بأن يلحق بالمباحث الصرفية ، على أن يدرس ضمن أنواع الجموع المعروفة (جمع المذكر السالم ، جمع المؤنث السالم) في مقابل الإفراد والتثنية ، ومراعاة قواعد المطابقة في العدد والنوع[28].

أما صيغة (افتعل) وفروعها فكان الأولى - في رأي كمال بشر - أن تعالج في ضوء مبدأ «تعدد الأنظمة» (Polysystemic Principle)، الذي يقوم على النظر إلى هذه الصيغة

بحالتها الراهنة ، واصفا ما بها من ظواهر دون إخضاعها لوزن معين ، وبذا نأمن اللجوء إلى افتراض أصل لهذه الصيغة ، كما يقوم على أسس صوتية تتطلبها خصائص هذه الصيغة.

أما فعل الأمر الثلاثي الأجوف نحو (قل) فالأجدى عنده أن يعالج على أساس صوتي - صرفي (Morphophonemic Analysis)، بعيدا عن افتراض أصل لا واقع لغوي له ، وأما باب الفعلين الأجوف والناقص فالأولى أن تتم دراسته إما عن طريق المنهج الوصفي أو المنهج التاريخي.

أما همزة التأنيث المنقلبة عن أصل نحو (صحراء) فينبغي - فيما يراه كمال بشر - أن طرح جميع المسائل التي من هذا النوع من كافة المستويات اللغوية ؛ لاعتمادها على عمليات ذهنية عقيمة ، أساسها فكرة الأصول والزوائد ، أو أن تعالج - بشيء من التسامح - عن طريق المنهج التاريخي. وأما الإعلال بالحذف فليس له مكان في المورفولوجيا المعاصرة ؛ لأن قضية الحذف بصورة عامة لا يعترف بها الدرس اللساني الحديث على كافة مستوياته[29].

وهكذا نلاحظ مما تقدم أن كمال بشر يستبعد من الصرف كل تغيير في البنية لا يؤدي إلى تغيير في الدلالة ، فكل ما له علاقة بالقيم الصرفية (المعاني الصرفية) هو من الصرف ، وما ليس كذلك فليس كذلك. هذا من جهة ، ومنجهة ثانية فالصرف عنده ينبغي أن يوجه لخدمة النحو وليس المعجم. والواقع أن هذه الأفكار نابعة من معطيات المنهج الوصفي في دراسة اللغة ، ذلك المنهج الذي يدعو - فيما يدعو إليه - إلى أن يكون الموضوع الأول والأخير للتحليل اللغوي بفروعه كافة هو المعنى ، يضاف إلى ذلك ضرورة النظر إلى مستويي الصرف والنحو نظرة اتصال وتكامل. وفي الوقت نفسه نجد كمال بشر يستعين بالمنهج التاريخي في تفسير بعض الحقائق اللغوية.

تلك هي نظرة كمال بشر لمفهوم الصرف ، وموضوعاته ، وطرق معالجة قضاياه ، ولنا وقفة عند بعض هذه الآراء ، فأبواب الصرف السبعة التي جعلها إطارا لعلم الصرف مما يتفق مع القدماء بشأنه بوجه عام ، وإن كانت هناك مباحث ذكرها الأقدمون في علم النحو كتقسيم الكلمة ومبحث المطابقات. فتقسيم الكلمة مبحث ذكره القدماء في مقدمات مؤلفاتهم النحوية ، وحيث إن تلك التأليف كانت في بدء أمرها تختلط فيها مباحث النحو بالصرف ، وكان يبدأ فيها بالنحو أولا ثم الصرف آخرة ، كان لابد من ذكر ذلك التقسيم في مبتدأ تلك

المؤلفات ، وقد يقول قائل: إن هذا مقبول فيما لو بقيت تلك التأليف على ما هي عليه من خلط بين مباحث النحو والصرف ، لكن ذلك لم يستمر بل حدث في فترة من فترات البحث اللغوي فصل بين هذين المستويين ، واستقلالية كل مستوى بمباحثه الخاصة ، وظل تقسيم الكلمة بعيدة عن مباحث الصرف!!

وللإجابة عن ذلك يقول أحد الدارسين: «إن هذا المبحث من أساسيات الدراسات النحوية والصرفية ، فهو مدخل شكلي في الدرس النحوي عند القدماء ، وذو وظيفة صرفية عامة عند المعاصرين ، ثم إن القدماء لم يروا في تقسيم الكلمة تغيرات في البنية ولذا درسوها كأنها من النحو ، وشيء ثالث أنه معلوم بالضرورة أن الصرف يتصل بالأسماء والأفعال بصفة عامة ، ومن فضول القول أن يذكر التقسيم في مباحث الصرف.

وأما مبحث المطابقات فهو من ضمن المباحث التي يلتقي في دراستها كل من النحو والصرف ، فالنحو يدرسها من خلال منظور الكلمة في علاقتها بما يسبقها أو يلحقها ، ويدرسها الصرف من خلال منظور الكلمة في ذاتها ، وهذا يدل على الارتباط التام بين هذين المستويين ، وصعوبة الفصل التام بينهما في بعض المباحث» ، ولعل ذلك ما دعا محمود السعران إلى عد المورفولوجيا قسما من أقسام النحو ، ودراسة الفصائل النحوية[30] (Categories Grammatical) ، أو ما يسميها تمام حسان «مباني التصريف» أو «المطابقات» ، ضمن قضايا فرعي النحو : المورفولوجيا والنظم (التراكيب)[31] . وشيء آخر أن كمال بشر نفسه ذكر أن البحث في قوانين المطابقات من اهتمامات علم التراكيب (النحو)[32] ، وكان قد ذكر - كما مر بنا - أن ذلك من اهتمامات علم الصرف. يضاف إلى ما تقدم أن فندريس (J. Vendryes) يعد الفصائل النحوية وتصنيفها عملا من أعمال الصرف العام[33] ، كما أن عبده الراجحي لا يمانع من بقاء هذا المبحث ضمن الدرس النحوي[34] ، وكل هذا يعني إمكانية دراسة مبحث المطابقات على المستويين اللغويين ، الصرفي والنحوي.

أما ما اقترحه كمال بشر من استبعاد أوزان الصيغ الفعلية من مباحث الصرف وخاصة الفعل الثلاثي ، فإن عبد الر حمن حسن العارف لا يتفق معه في ذلك ؛ فالتغيرات الداخلية التي تحدث في بعض هذه الصيغ تؤدي معاني وظيفية ، كالتعدية واللزوم ، والاسمية والعلمية... إلخ[35] ، رغم وجود خلاف بين العلماء حول هذه المعاني هل هي مستفادة من

الأوزان ذاتها أو من الأفعال الممثلة لها؟. ومن جهة أخرى فإن بقاء هذه الأوزان في الصرف يعد مدخلا طبيعيا لباب المجرد والمزيد، بحكم أنه الأصل في الأفعال، ثم إن التغيرات الداخلية التي تطرأ على الأوزان إنما تتصل بضبط الصيغة، وضبط الصيغة وإن كان قضية معجمية فهو ذو صلة وثقى بعلم الصرف.

وأما صيغ جموع التكسير فلا بد من الإشارة إلى أن كثيرا من النحويين والصرفيين - فيما يذكر بعض المعاصرين[36] - لم يتعرضوا كلية لجمع التكسير في مؤلفاتهم، معللين ذلك بأن هذا الجمع يعود أمره للسماع وخاصة الثلاثي منه، ومن ثم كان الأولى أن يذكر في كتب اللغة (متن اللغة)، وهذا يؤيد ما ذهب إليه كمال بشر، ويدل في الوقت عينه على أسبقية القدماء في التنبه لمثل هذا الأمر. يرى حسن العارف أن جموع التكسير من حيث البنية هي أقرب إلى اللغة لارتباطها بالسماع، أما من حيث الدلالة فهي تفيد معنى صرفية هو الجمع، وأما من حيث السياق فهي نظام فرعي من الجموع يعامل معاملة المفرد والمثنى.[37]

أما القول بأن هذه الصيغ بصفة عامة لا تدل على معان صرفية، فذلك لم يتفق معه أحد الدارسين، فهي تدل على قيم صرفية، كالقلة، والكثرة، والمبالغة، وهذه معان صرفية مهمة[38]. وأما وصفه بعض أصول الكلمات والصيغ بأنها أصول افتراضية متوهمة، فذلك مما لا يقره عليه المحدثون، فقد أثبت الدرس المقارن أن لهذه الصيغ أصولا تاريخية عرفتها بعض اللغات السامية، ولذا فإن اللجوء إلى التأصيل - بوجه عام - لا خطأ فيه ولا خطل؛ لأن الأصل يمثل علاقة بين طائفة من الفروع التي تختلف صورتها بحيث لا تخضع للاطراد إلا بواسطة التأصيل. وأما ما ذكره من وجوب مراعاة الجانب الصوتي في معالجة مسائل الصرف، فذلك مما يؤيده ويدعو إليه أحد المعاصرين، فكثير من تلك المسائل تعتمد على هذا الجانب اعتمادا كبيرا.[39]

ونختتم هذا المبحث برأي أحمد كشك، الذي يدعو إلى التوسع في مجال الدرس الصرفي لكي يشمل عموم أي تغيير يلحق ببنية الكلمة، بحيث

درس كل صيغة تسنى لها الوجود في منظمة اللغة[40]، وهذا يعني إمكانية أن تكون الحروف والأفعال الجامدة والأسماء المبنية مباحث صرفية. وحجة كشك في هذا أن الحروف بإمكانها التصرف والاشتقاق منها، وكذلك الأفعال التي حكم بجمودها، وأما الأسماء المبنية

فإنها تصغر ، وتثنى وتجمع ، وتذكر وتؤنث ، وكل ذلك تغييرات في البنية تسوغ بحثها في المجال الصرفي[41].

والواقع أن هذه الجزئيات الدقيقة لم تكن خافية على القدماء والمعاصرين ، ولكنهم نظروا إليها على أنها من باب الشاذ أو النادر الذي لا يعول عليه ، ولذا أخرجوها من مباحث الصرف[42].

ويتفق حسن العارف مع ما ذهب إليه كشك ، فتوسيع الدائرة في مباحث علم الصرف توسيعا قائما على النظرة الدقيقة لكليات الصيغ الصرفية وجزئياتها التي يتهيأ لها الوجود في النظام اللغوي ، ويخدم بنية الكلمة شكلا ووظيفة ، ويؤدي وظائف تركيبية تؤثر على شكل الجملة في التركيب النحوي ، كل ذلك يعد جزءا مهما من مادة اللغة ، ويدخل ضمن نظامها الصرفي[43].

وهكذا يتضح لنا أن الاختلاف بين القدماء والمعاصرين في دراسة المستوى الصرفي إنما هو اختلاف حول مفهوم الصرف ، والتصور العام له ، ومباحثه ، فعلم الصرف العربي لايشمل شرائح الحدث اللغوي ذات المعني ، وإنما يغطي قطاعا معينا من هذه الشرائح التي تضم عددا من الأصوات لايقل بالفعل أو التقدير عن ثلاثة صوامت ، والتي تكون أساسا لصيغ ثانوية أخرى تشتق منها ، أو تكون هي ذاتها صيغة فرعية لصيغة الأساس ، ولذا فإن هذه النظرة للصرف قد حضرت نفسها فيما يمكن تسميته بمجالي الاشتقاق والتوليد ، وهما بعض مجالات البحث الصرفي في الدراسات اللسانية الحديثة[44].

3- مأخذ اللسانيين المعاصرين على الدراسات الصرفية القديمة:

بتتبع مؤلفات هؤلاء اللسانيين ومقالاتهم تبين أن هذه المآخذ تتمثل في الآتي:

أولا: عدم إدراك الصرفيين القدماء للعلاقة العضوية بين الصرف والنحو. وقد نتج عن هذا عزل هذين المستويين أحدهما عن الآخر ، بحيث لم يعد الصرف في خدمة النحو بوصفه مقدمة ضرورية للمستوى النحوي. والسبب الذي أوردهم هذا المسلك هو نظرتهم للصرف على أنه غاية في ذاته وليس وسيلة لخدمة النحو[45]. وهذا صحيح ؛ فاللغويون القدامى ، وإن جاءت دراستهم للنحو والصرف مختلطة ببعضها ، لم يكن ذلك يعني تنبههم لحقيقة الارتباط المنهجي بين هذين المستويين ، والدرس اللغوي الحديث بمستوياته كافة كل متكامل ،

يفضي بعضه إلى بعض، والفصل بين النحو والصرف لا يتأتى إلا في نطاق علمي منهجي ضيق، كما ذكر ذلك اللسانيون المعاصرون في مصر[46].

ثانيا: الربط بين النظام الصوتي والكتابة العربية. وهذا أدى إلى التداخل بين ما هو خاص بالنطق وما هو متصل بالكتابة، وعدم التمييز بين المكتوبوالمنطوق، أو بتعبير «فندريس» بين اللغة المكتوبة واللغة المتكلمة[47].

إن مشكلة الكتابة بصفة عامة لا تقتصر على العربية وحدها، بل تشاركها -كما يذكر «فندريس»- أكثر لغات العالم[48]، فما من لغة بشرية إلا وهي تعاني من هذا الشيء إن قليلا أو كثيرا.

وتنطوي مشكلة الكتابة العربية على احتفائها بالصوامت وإثبات الرموز الصوتية لها دون الصوائت، وهذا الجانب لا يخص العربية فحسب، بل يشمل اللغات السامية الأخرى[49]، فالشخصحينما يتكلم ينطق بأصوات تعجز الكتابة العادية (الإملائية) عن تسجيلها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا النوع من الكتابة عاجز أيضا عن تسجيل عناصر أدائية لغوية لها تأثير دلالي على الحدث اللغوي، كالنبر والتنغيم، ولذلك اضطر العلماء المعاصرون للتعامل مع هذه المشكلة إلى استخدام رموز صوتية للكتابة العربية ممثلة للصوامت والصوائت معا، وانقسموا إزاء ذلك طوائف ثلاثة: الأولى دعت إلى استخدام الحروف اللاتينية، مع إضافة بعض حروف الأبجدية العربية محل الأصوات التي لا توجد في اللاتينية. وتزعم هذه الطائفة عبد العزيز فهمي، وأيده فيه كل من سلامة موسى، وعثمان صبري[50]، ولم يلق هذا المشروع الخطير أذنا صاغية، بل جوبه بالنقد والاعتراض الشديدين، وكان مصيره - بحمد من الله - عدم النجاح[51].

أما الطائفة الثانية فقد اعتمدت في تحليلها اللغوي على الرموز الصوتية الاستشراقية الخالصة، بحجة أنها رموز صوتية دولية تطبقها كل اللغات الحية، ومن هؤلاء عبد الصبور شاهين[52]، بيد أن هناك فئة اعتمدت على الرموز الصوتية الدولية التي وضعتها الجمعية الدولية للصوتيات بفرنسا، وهؤلاء يمثلون الكثرة، وممن سار على هذا النهج كل من عبد الرحمن أيوب، وأحمد مختار عمر، وتغريد عنبر، وأحمد كشك[53] وهي رموز تعتمد على اللغة اللاتينية.

وأما الطائفة الثالثة فقد دعت إلى قيام العلماء المختصين في الدراسات الصوتية، واللغوية بوجه عام، بإيجاد رموز صوتية مستقلة، تصلح للتطبيق على اللغة العربية وعلى سواها من اللغات، وتفي بالغرض الذي من أجله أوجدت، ومن هؤلاء علي وافي، والسعران، وكمال بشر[54].

ولابد من التنبيه إلى أن الأبجدية تتخذ نظامين رئيسين لها: أحدهما حروف الهجاء (الأبجدية الحرفية)، وهو ما يسميه «سوسير» «النظام الإيديوغرافي»، والآخر أصوات الهجاء (الأبجدية الصوتية)، وهو ما يسميه «سوسير» «النظام الصوتي»[55]، ولكل منهما رموز خاصة بها، وما اقتراح عبد العزيز فهمي ومن شايعه إلا من قبيل رموز حروف الهجاء (الكتابة العادية)، أما بقية المقترحات فهي خاصة بالرموز الصوتية، وهي من اختصاص اللغويين، وتستخدم لأغراض الوصف والتحليل.

ونظرا لأهمية هذه المشكلة فقد كان من ضمن مقترحات (توصيات ملتقى اللسانيات في خدمة اللغة العربية) الذي نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالجامعة التونسية سنة 1981م، أن وجه الاهتمامات لمشكلة كتابة الرموز الصوتية بالأحرف العربية[56].

حقا أنني لم نجد أحدا من اللسانيين العرب المعاصرين قام بوضع أبجدية صوتية خاصة بالعربية، عدا محاولة عبد الرحمن أيوب التي قدمها سنة 1962م بعنوان «رموز عربية للكتابة الصوتية»[57]، والتي وصفها سعد مصلوح بأنها أكثر نضجا بالوفاء بالشروط الواجب توافرها في الأبجدية الصوتية الأكاديمية[58].

وقد أسهم بعض اللسانيين المعاصرين في الوطن العربي في وضع رموز صوتية عربية محضة، جاءت على هيئة اجتهادات خاصة، ومقترحات مقدمة للتدارس والنقاش، وبلغت - فيما عثر عليه- ثلاث محاولات، صدر أولاها عن رضوان القضماني (سوريا)، والثانية عن إبراهيم الشويل (السعودية)، والأخيرة عن حسام النعيمي (العراق)[59]، ولم تجد هذه المحاولات من يقيمها، ويكشف عن جدوى استخدامها في التحليل اللغوي!، والأمل معقود على القيمين على الدراسات اللسانية المعاصرة، في أن يرفعوا عن العربية إصرا كبيرا ؛ حفاظا على هويتنا، فالأبجدية العربية - بشهادة الكثير - من أوفي النظم الكتابية ، وإن كان ينقصها بعض أشياء، شأن كل اللغات في هذا الجانب، فليس ذلك بكاف لأن نهجرها إلى رموز غربية تثقل كاهلها أكثر مما تخفف عنها، وتعسر على أبنائها أكثر مما تيسر.[60]

إلى إن المنهج اللساني اللغوي الحديث يعد اللغة منطوقة قبل أن تكون مكتوبة ، ومن ثم فإن قواعد اللغة تصاغ حسب ما يسمع من أصوات اللغة لا حسب ما يفترض وجوده فيها[61] ، ولذا كانت الكتابة الصوتية (Phonetic Transcription) ، أو ما يسميها عبد الواحد وافي «الكتابة السمعية»[62] برموزها المقترحة ، هي الحل الأنجع لتسجيل جميع العناصر النطقية تسجيلا كتابية دقيقة ، وتمثيل الأصوات المنطوقة تمثيلا صادقة ، مما ينعكس أثره على التحليل اللغوي ، والصرفي بوجه خاص.

ثالثا: عدم الربط بين الصرف وعلم الأصوات. وهذا المأخذ قال به كثير من اللسانيين المعاصرين[63] ، وقد أصبح في حكم البداهة القول بأهمية علم الأصوات للمستوى الصرفي ، بل إنه لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات ، كما يقول فيرث[64]. وفي ضوء هذا الارتباط الوثيق بين هذين المستويين فإن أي دراسة صرفية تهمل هذه الحقيقة يحكم عليها بالنقص المخل ، والنتائج غير الدقيقة ، ونظرة عجلى على مسائل الإعلال ، والإبدال ، والإدغام ، والإمالة ، تقفنا على إدراك تلك الحقيقة ، وإذا كان القدماء قد فطنوا لأهمية علم الأصوات من حيث هو علم قائم بذاته ، وهذا أمر لا مراء فيه ، غير أنهم لم يوظفوه لخدمة الصرف.

أما المعاصرون ، سواء كانوا من مصر أو من بقية أقطار الوطن العربي ، فقد أدرك كثير منهم أهمية هذا الجانب ، وقامت دعوات لمعالجة قضايا الصرف من خلال المنظور الصوتي[65]. ليس هذا فحسب بل جاءت مؤلفاتهم وأبحاثهم على هدي من ذلك الإدراك.

رابعا: البعد عن الواقع اللغوي. ويتضح هذا - كما يراه أصحاب هذا المأخذ - من خلال التعليلات الصرفية القائمة على الافتراضات والتوهمات[66]. والسبب في ذلك إيمانهم بفكرة الأصل ، وهي فكرة أخذت حيزا كبيرة من الدرس اللغوي بمستوياته جميعها.

وفي الحقيقة أن هذا المأخذ ، بالرغم من صحته في بعض الجوانب ، فإن القدماء حينما أصلوا الأصول إنما كان ذلك بحثا عن اطراد النظام اللغوي ، فلولا التأصيل لكانت اللغة فوضى وحشدا من الوقائع المفردة التي لا ترقى إلى مرتبة الظواهر.

خامسا: صناعة التصريف. والمقصود بها التزيد والتطويل عند التحليل الصرفي للمراحل اللغوية التي مرت بها الكلمة أو الصيغة حتى وصلت إلى ماهي عليه.[67]

تلك هي أهم المآخذ التي أوردها اللسانيون العرب المعاصرون على الدراسات الصرفية القديمة.

إن ما تقدم من مآخذ وهنات لا يتسنى للباحث المنصف سوى تقبل كثير منها ، وإن كان لا يعد مسوغا يدفع تهمة القصور الموجه للدرس الصرفي العربي ، المتمثل في المناخ السائد الذي كان مهيمنا على الدراسات العربية بصفة عامة ، ذلك المناخ الذي ألجأ علماء العربية إلى التأثر به والسير على نهجه.

قضايا صرفية

تنوعت قضايا الصرف عند اللسانين المعاصرين في مصر بتنوع مباحثه ومسائله ، ومن هنا تأتي الصعوبة في تتبع هذه القضايا ومحاولة حصرها ، وعليه فسأكتفي في هذا المقام بإلقاء الضوء على قضيتين صرفيتين أحسب أنهما يمثلان أهمية في دراسة المستوى الصرفي ، وهما: الوزن الصرفي والوزن المقطعي.

الوزن الصرفي والوزن المقطعي[68]

وضع الصرفيون القدامى معيارة لهيئة الكلمة حال كونها ثابتة أو متغيرة ، وأسموا ذلك «الميزان الصرفي» أو «التمثيل الصوتي» ، وعد ذلك أساسا من أساسيات دراسة علم الصرف.

وهناك مصطلحات ثلاثة ترد في هذا المقام هي: الميزان ، والصيغة ، والبنية ، وقد استخدمها بعض

القدامى والمعاصرين على أنها مترادفة[69]. ويفرق بعض المعاصرين بين هذه المصطلحات ، فالميزان مبنى صوتي يخضع للتغيرات الطارئة على هيئة الكلمة ، أما الصيغة فمبنى صرفي يمثل الكلمة في صورتها الصحيحة التي هي عليها ، وهذا يعني أن الميزان (الوزن) يتأثر بعوامل التغيير ، على حين أن الصيغة تبقى بعيدة عن التأثر. فمثلا الفعل (وعد) صيغته (فعل)، ووزنه (فعل) أيضا ، هذا في الماضي ، أما في المضارع فصيغته (يفعل)، ووزنه (يفعل)، وفي الأمر صيغته (افعل) ووزنه (عل)، على النحو الذي يصوره الجدول التالي:

الفعل	صيغته	وزنه
وعد (ماضى)	فعل	فعل

يعد (مضارع)	يفعل	يعل
عد (أمر)	افعل	عل

أما البنية فهي مجموع الصوامت والصوائت التي تتكون منها الكلمة. ولعله يلاحظ توافق مفهوم الصيغة مع البنية ، إلا أن البنية أخص ، والصبغة أعم ، وبينهما - كما يقول المناطقة - عموم وخصوص وجهي ، بمعنى أنهما يتفقان في بعض الأوجه ، وينفرد كل منهما بميزة لا تتوافر في الآخر [70].

وبصفة عامة ، اختار القدماء ميزانا يزنون به الكلمات العربية ، مكونة من ثلاثة أحرف هي: الفاء ، والعين ، واللام ، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: لم كان الأمر كذلك ؟ والجواب عنه يتمثل في مسارين: الأول ، أن الصرفيين نظروا في الأبنية التي تندرج ضمن مباحث هذا العلم فوجدوها لا تقل عن ثلاثة أحرف في الأغلب الأعم [71] ، وأما المسار الآخر فقد تعددت فيه آراء القدماء ، فمن قائل: إن الذي يطرد فيه التغيير ويكثر إنما هو الفعل والأسماء المتصلة به ، وقائل: كي يأخذوا من كل مخرج حرفا ، فالفاء للشفة ، والعين للحلق ، واللام للفم ، وثالث يذكر أن (فعل) يصدق على أفعال الجوارح وأفعال القلوب بخلاف غيرها ، ورابع يقول: لاشتراكه بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها ... إلخ [72].

وبالعودة إلى قضيتنا الأولى وهي الوزن الصرفي والوزن المقطعي أقول: إن الميزان الصرفي ، كما يتبين من تلك الأوزان التي وضعها القدماء للصيغ ، إما أن يكون مطابقة للواقع اللغوي ، كما في وزن (كتب): (فعل) ، أو غير مطابق له ، كما في وزن (قال): (فعل) أيضا ، أما الميزان المقطعي - أو كما يسميه عبد الصبور شاهين «الوزن الإيقاعي» [73] ، ويسميه الدكتور أحمد كشك «الوزن الصرفي الصوتي» [74] - الذي يعتمد فيه أساسا على المقطع الصوتي ، أو النظام المقطعي بوجه عام ، فإنه لا يأتي إلا متفقا مع الواقع الاستعمالي للغة. وقد أولى بعض اللسانيين العرب المعاصرين الميزان المقطعي عناية خاصة في الدرس الصرفي ؛ إيمانا منهم بالعلاقة الوثيقة بين الصرف والنظام المقطعي.

ويتضح الفرق بين الوزنين: الصرفي والمقطعي ، في أن الأول يأخذ بعين الاعتبار أصوات الكلمة وما يقابلها في الوزن ، ونوع حركاتها ومقابلها في الوزن ، فمثلا (كتب) على وزن (فعل)، الكاف في مقابل الفاء ، والتاء في مقابل العين ، والباء في مقابل اللام ، وضمة الكاف مقابل ضمة الفاء ، وكسرة التاء مقابل كسرة العين ، وفتحة الباء مقابل فتحة اللام ، أما الوزن المقطعي فإنه لا يعول على تلك المقابلات ، وإنما يعول على نوع المقطع ، فالكلمة السابقة (كتب) توزن مقطعيا على النحو التالي (ك -ُ ت -ِ ب -َ) أي (ص ح + ص ح + ص ح)، فالكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة ، ولعلك تلاحظ أن الوزن المقطعي روعي فيه مقابلة المقطع القصير المفتوح بآخر مثله ، بمعنى أنه يراعى فيه حجم كمية الحركة لا نوعها.

ومن الفروق بينهما أيضا ، أن الوزن الصرفي من عمل الصرفيين ، أي أنه خاضع لنظرتهم في مباحث الصرف ، فهو مقصور على وزن الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة ، دون الأسماء المبنية ، والحروف ، والأفعال الجامدة ، حيث لا علاقة له بها ، بعكس الوزن المقطعي فهو يزن كل بنية ترد في اللغة ، سواء أكانت مندرجة ضمن موضوعات الصرف ومسائله أم لم تكن كذلك. ويضاف إلى ما تقدم أن الوزن الصرفي يمثل أصل الكلمة فيه أهمية بالغة ، على حين أن الوزن المقطعي يتعامل مع البنية السطحية للكلمة ، أي ما هو موجود فيها بالفعل لا ما هو مفترض كامن خلفها. وآخر هذه الفروق أن الوزن الصرفي خاص بالعربية ويقتصر عليها وحدها ، أما الوزن المقطعي فهو وزن عام يشمل العربية وغيرها من اللغات[75].

والواقع أن بعض القدماء قد أشار إليه إشارات خاطفة ، وذلك على النحو الذي نتبينه فيما ذكره عبد القاهر الجرجاني من أن وزن (قال) هو (فال)[76] ، وما ذكره الاستراباذي من أن وزن (اضطرب) هو (افطعل)، و(فحصط): (فعلط)، و(هراق): (هفعل)[77] ، فهذه الأوزان إنما هي أوزان مقعطية وليست صرفية.

ونخلص من هذا إلى أن الوزن المقطعي المقترح يلغي فكرة البحث عن أصل الكلمة ، ويزن ما هو أمامه على الصورة التي تبدو بها ، ومن ناحية أخرى فإنه يتخلص من نظام الكتابة الذي يعتمد على تسجيل المسموع دون المنطوق ، ويجعل التحليل اللغوي قائما على المنطوق لا على المكتوب ، وذلك ما يهيئ له توافقا مع واقع الاستعمال ، واتفاقا مع الصورة

الحقيقية لسلوك اللغة ، وكل ذلك يحقق له عنصر الدقة ، والكشف الفعلي عن نظام البنية الصرفي ، وتسجيل جميع ما يطرأ عليها من تغييرات.

وغني عن القول: إن هذه النظرة هي مما يدعو إليه المنهج اللساني الوصفي الذي يهتم بالعنصر الحي لمادة اللغة ، سواء أكان ذلك في صورة منطوق أم ما هو كائن بالفعل ، غير أن هناك من اللسانيين العرب المعاصرين من يعترض على هذا الاقتراح ، واصفا إياه بأنه مجرد محاكاة آلية للمنطوق لا يمتاز بها أصل من أصل ، ويرى أن الميزان الصرفي الذي يعتمد على المكتوب يعرف به المحذوف والأصيل والزائد[78] .

5. خاتمة: لقد توصلنا من خلال بحثنا إلة جملة النتائج الآتية:

1- إن مفهوم الصرف والتصريف قد تباين في الموروث اللغوي عند القدماء وفي منظور اللسانيات الحديثة.

2- قدمت تصورات جديدة بشأن القضايا الصرفية وطرق دراستها ومنهج التفكير فيها.

3- إن هناك اتجاها تقليديا التزم بالإطار العام الذي وضعه القدماء لمباحث الصرف دون محاولة النظر الجديد فيه وفي مقابل هذا ظهر اتجاه تجديدي مستفيدا مما وصلت إليه المناهج اللسانية الحديثة. وتمثل هذا في المفهوم الواسع للوحدة الصرفية وشمولها لكل الأنماط والأنواع من لكلمات وأجزائها ، وإدخالها ضمن نطاق النظام الصرفي.

4- اتضح هذا الاتجاه الأخير من خلال المنهج اللساني البنيوي الوصفي كما برز منهجان آخران هما المنهج التاريخي والمقارن عولج بهما بعض مباحث الصرف وقضاياه.

6- مصادر البحث ومراجعه: مصادر البحث ومراجعه:

1- إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط1 ، القاهرة ، 1958.

2- إبراهيم أنيس ، اللغة بين القومية والعالمية ، دار المعارف ، ط4 ، القاهرة ، 1970.

3- إبراهيم انس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط6 ، القاهرة ، 1978.

4- أحمد حسن كحيل ، التبيان في تصريف الأسماء ، مطبعة السعادة ،ط1 ، القاهرة ، 1937.

5- أحمد كشك : «قضايا صرفية» ، ، حوليات كلية دار العلوم ، العدد التاسع ، العام الجامعي 78-1979م ،

6- أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ،عالم الكتب ، ط1 ، مصر ، 1997.

7- أنيسفريحة ، اللهجات وأسلوب دراستها ، دار الجيل ، ط4 ، بيروت ، 1989.

8- برجستراسر ، التطور النحوي ، تر: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، ط2 ، القاهرة ، 1994.

9- تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط1 ، القاهرة ، 1958.

10- تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 2 ، القاهرة ، 1979.
11- تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، دار الثقافة ، ط 1 ، المغرب ، 1979.
12- جلال الدين السيوطي ، المزهر ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، ط 6 ، بيروت ، 1988.
13- جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع ، تح: عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، ط 3 ، الكويت ، 1975. ، 6/ 232.
14- ابن جني ، التصريف الملوكي ، تح: محمد سعيد مصطفى النعسان ، دار المعارف ، ط 2 ، دمشق ، 1970.
15- ابن جني ، المنصف في شرح تصريف المازني ، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة البابي الحلبي ،ط 1 ، مصر ، 1954.
16- حسام سعيد النعيمى ، الكتابة الصوتية ، مجلة المورد ، المجلد السادس عشر ، العدد الأول ، 1987م ،
17- حسن ظاظا ،الساميون ولغاتهم ، دار المعارف ، ط 1 ، القاهرة ، 1977.
18- حسن عون ، قضية النحو والنحاة ، مجلة المجلة ، العدد 158 ، السنة الرابعة عشرة ، 1970م ،
19- حسن هنداوي ، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرن الثالث والرابع من الهجرة ، دار القلم ، ط 1 ، دمشق ، 1989.
20- حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، دار المعرفة الجامعية ، ط 1 ، الإسكندرية ، 1988.
21- حلمى خليل ، الكلمة - دراسة لغوية ومعجمية ، دار المعرفة الجامعية ، ط 1 ، الإسكندرية ، 1988.
22- دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ، تر: صالح القرمادي ، الدار العربية للكتاب ، ط 1 ، تونس ، 1985.
23- رضوان القضماني ، اللغة العربية والكتابة الصوتية ، مجلة الموقف الأدبي ، العدد 140 ، 1982م ،
24- رضي الدين الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ، ط 1 ، القاهرة ، 1939.
25-رمضان عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، مكتبة الخانجي ، ط 1 ، القاهرة ، 1982.
26- رياض قاسم ، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، مؤسسة نوفل ، ط 1 ، بيروت ، 1982.
27- ستيفن أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ترجمة: كمال بشر ، مكتبة الشباب ، ط 1 ، القاهرة ، 1962.
28- سعد مصلوح ، دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة ، عالم الكتب ، ط 1 ، القاهرة ، 1989.
29- سعد مصلوح ، دراسة السمع والكلام ، عالم الكتب ، ط 1 ، القاهرة ، 1980..
30- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط 3 ، القاهرة ، 1958.
31- طه شلاش ، أوزان الفعل ومعانيها ، مطبعة الآداب ، ط 1 ، النجف الأشرف ، 1971.
32- الطيب البكوش ، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله ،ط 2 ، تونس ، 1987.
33- عباس حسن ، في اللغة والنحو بين القديم والحديث ، دار المعارف ، ط 2 ، القاهرة ، 1966.

34- عبد الحليم عبد الباسط المرصفي، من صيغ العربية وأوزانها «أفعل»، دار المرجان للطباعة، ط1 ،القاهرة، 1979.

35-عبد الر حمن حسن العارف، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة، دار الكتاب الجديد، ط1، بيروت، 2013.

36- عبد الرحمن شاهين، في تصريف الأسماء، مكتبة الشباب، ط1، القاهرة، 1977.

37- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1980.

38- عبد العزيز إبراهيم السويل ، نحو ألفبائية صوتية عربية موحدة - اقتراح لعلماء الصوتيات العرب» ، ، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 1986م،

39- عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ،مطبعة الشبكشي، ط1، مصر، 1951.

40- عبد المنعم الكاروري :«المورفولوجيا بين النحو والتصريف»، المجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد الثاني، العدد الأول، 1983م

41- عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1979.

42- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، المطبعة السلفية، ط1، القاهرة، 1939.

43- علي أبو المكارم، التعريف بالتصريف، دار المعارف، ط1، القاهرة ،1988.

44- فاضل السامرائي، معاني الأبنية في العربية، مكتبة الآداب، ط1، بغداد، 1981.

45- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1977.

46- فندريس، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة، 1980.

47- كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، ط2، مصر، 1971.

48- محمد عبد الصمد زعيمة ، دراسات في علم اللغة المقارن ،دار الثقافة للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1981.

49- محمد عطية الأبراشي ، الآداب السامية، دار إحياء الكتب العربية، ط1، القاهرة، 1946.

50- محمد كامل حسين ، «أصول علم اللغة» ، مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة السادسة والعشرين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1960-1959م،

51- محمد محيي الدين عبد الحميد ، دروس التصريف، المكتبة التجارية الكبرى، ط3، مصر، 1958.

52- محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، 1992.

53- مصطفى النماس، مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، مكتبة الفلاح، ط1، الكويت، 1981.

54- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط6، بيروت، 1989،

55- ناصر حسين علي ، الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة ، اشتقاقا ودلالة ، المطبعة التعاونية ، ط1 ، دمشق ، 1989.

56- يعقوب عبد النبي ، إصلاح النحو العربي ، مجلة الأدب ، السنة العاشرة ، العدد السابع ، 1965م

[1]- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب (كتاب سيبويه) ، 4 / 242.

[2]- رضي الدين الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، 1/ 6 ، 7.

[3]- علي عبد الواحد وافي ، علم اللغة ، ص8.

[4]- رضي الدين الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، 1/ 6.

[5]- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرن الثالث والرابع من الهجرة. د. حسن هنداوي ، ص 64 فما بعدها.

[6]- ينظر: تعليق محققي شرح شافية ابن الحاجب ، 1/6 (الهامش) ، المغني في تصريف الأفعال ، محمد عبد الخالق عضيمة ، ص 30.

[7]- ينظر: التعريف بالتصريف ، د. علي أبو المكارم ، ص 30-33.

[8]- التصريف الملوكي ، ابن جني ، 60. ولتفاصيل أكثر بنظر المبحث القيم الذي عقده الدكتور عبد الكريم مجاهد عن «الدلالة الصرفية» في كتابه: الدلالة اللغوية عند العرب ، ص 183-194.

[9]- ابن جني ، المنصف في شرح تصانيف المازني ، 1/ 3-4. ولمزيد من الإيضاح ينظر: حسن الهنداوي ، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ، ص 48-51 ، كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ق2 ، ص 91-93 ، «المورفولوجيا بين النحو والتصريف» ، د. عبد المنعم الكاروري ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، 1983م ، ص 89-91.

[10]- ينظر: في تصريف الأسماء ، د. عبد الرحمن شاهين ، ص 23-30.

[11]- ينظر - على سبيل المثال - : كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ق2 ، ص 85 ، المدخل إلى علم اللغة ، د. رمضان عبد التواب ، ص 10.

[12]- ينظر: دلالة الألفاظ ، د. أنيس ، ص 34 فما بعدها ، تمام حسن ، مناهج البحث في اللغة ، ص 258-266 ، دور الكلمة في اللغة ، أولمان ، ترجمة: د. بشر ، ص 43 فما بعدها ، الكلمة - دراسة لغوية ومعجمية ، د. حلمى خليل ، ص 13-35.

[13]- ابن جني ، المنصف ، 1/7-9.

[14]- كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ق2 ، ص97.

[15]- ينظر: ابن جني ، التصريف الملوكي ، ص6-7.

[16]- ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د. فاضل مصطفى الساقي ، ص 269.

[17] - ينظر: إبراهيم انس ، من أسرار اللغة ، ص 282-294 ، علم اللغة ، د. السعران ، ص 37 ، 38 ، 258 ، «إصلاح النحو العربي» ، يعقوب عبد النبي ، مجلة الأدب ، السنة العاشرة ، العدد السابع ، 1965م ، ص 409 ، «قضية النحو والنحاة ، د. حسن عون ، مجلة المجلة ، العدد 158 ، السنة الرابعة عشرة ، 1970م ، ص 9-11.

[18] - ينظر: فاضل مصطفى الساقي ، أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة ، ص 203-213. ولمعرفة المعاني الوظيفية لهذه المباني ينظر: تمام حسن ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 108-132.

[19] - ينظر: تمام حسن ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 82-133 ، 85-162.

[20] - ينظر: حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص 230-235.

[21] - تمام حسن ، مناهج البحث في اللغة ، ص 211-217. وينظر: تمام حسن ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 166-170.

[22] - تمام حسن ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص119 (الهامش). وقد ألمح إلى هذا قبة السيوطي نقلا عن بعض شراح التسهيل. المزهر ، 1/ 351.

[23] - تمام حسن ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص170-175.

[24] - كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ق2 ، ص 84-85.

[25] - ينظر: كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ق2 ، ص 83-120.

[26] - المصدر السابق ، ق2 ، ص 83-120.

[27] - كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ق2 ، ص 102-104.

[28] - المصدر السابق ، ص 104-107.

[29] - ينظر في هذا كله: كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ق2 ، ص 107-119 ، كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ق1 ، ص 28.

[30] - ينظر: علم اللغة ، د. السعران ، ص 252 ، اللغة ، فندريس ، ص 125.

[31] - السعران ، علم اللغة ، ص 234 فما بعدها.

[32] - ينظر: كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ق1 ، ص29 ، كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ق2 ، ص 145.

[33] - اللغة ، ص 126.

[34] - عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص 146-147.

[35] - ينظر: عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص147 ، مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة ، د. مصطفى النماس ، ص86 ، الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة ، اشتقاقه ودلالة ، د. ناصر حسين علي ، ص122 فما بعدها ، أوزان الفعل ومعانيها ، طه شلاش ، ص 41 فما بعدها.

[36] - ينظر: التبيان في تصريف الأسماء ، أحمد كحيل ، ص137.

[37]- عبد الر حمن حسن العارف ، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة ، ص183.

[38]- ينظر: معاني الأبنية في العربية ، د. فاضل السامرائي ، ص148-171 ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص147 ، الدلالة اللغوية عند العرب ، ص193.

[39]- عبد الر حمن حسن العارف ، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة ، ص184.

[40]- «قضايا صرفية» ، د. أحمد كشك ، حوليات كلية دار العلوم ، العدد التاسع ، العام الجامعي 78-1979م ، ص 53-58.

[41]- المصدر السابق ، ص54-58. وللمزيد ينظر: دراسات في علم اللغة المقارن ، د. محمد عبد الصمد زعيمة ، ص178-179.

[42]- ينظر: المنصف ، 1/ 7-9 ، دروس التصريف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ص 6 ، المغني في تصريف الأفعال ، ص 31 ، التبيان في تصريف الأسماء ، ص10 (الهامش).

[43]- عبد الر حمن حسن العارف ، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة ، ص184.

[44]- ينظر: محاضرات في علم اللغة ، د. محمد سالم الجرح لمحاضرات ألقاها على طلبة الدراسات العليا العربية السنة المنهجية) بجامعة أم القرى ، عام 1505هـ ، ص 2.

[45]- ينظر: مناهج البحث في اللغة ، ص228 ، دراسات في علم اللغة ، ق2 ، ص23- 24 ، 34-30 ، 87-84 ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص9.

[46]- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 37-38 ، دراسات في علم اللغة ، ق2 ، ص32.

[47]- اللغة ، ص 404. وينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص 10 ، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ، د. عبد المجيد عابدين ، ص 136 - 140 ، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، د. الطيب البكوش ، ص 20-25 ، اللهجات وأسلوب دراستها ، د. أنيسفريحة ، ص 68.

[48]- اللغة ، ص 405 ، وينظر: علم اللغة ، د. السعران ، ص 123-124 ، اللغة بين القومية والعالمية ، د. إبراهيم أنيس ، ص 320-323.

[49]- ينظر: علم اللغة ، د. وافي ، ص 275 ، دراسات في علم اللغة ، ق1 ، ص 60 ، 64 ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص 34 فما بعدها.

[50]- ينظر على الترتيب: البلاغة العصرية واللغة العربية ، ص 137-141 ، نحو أبجدية جديدة ، ص 289 فما بعدها.

[51]- العقاد في أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، ص 37-42 ، وعباس حسن في اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص 266-276.

[52]- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص14 ، 37. وقد استخدم «برجشتر اسر» الرموز اللاتينية مضيفا إليها رموزا استخدمها المستشرقون لأداء الحروف السامية خاصة. التطور النحوي ، ص 20- 22 ، أما «هنري فليش» فقد استخدم الرموز الفرنسية. العربية الفصحى ، ص 33.

[53]- ينظر على الترتيب: محاضرات في اللغة ، ص 115-121 ، دراسة الصوت اللغوي ، ص 53-73 ، دراسات صوتية ، ص 59-63 ، 315-317 ، من وظائف الصوت اللغوي ، ص 28-29.

[54]- ينظر على الترتيب: علم اللغة ، ص 41 ، علم اللغة ، ص 131 ، الأصوات ، ص 180 -183 ، دراسات في علم اللغة ، ق1 ، ص 84.

[55]- دروس في الألسنية العامة ، ص 51 ، 52 ، اللغة ، ص 407. وللمزيد ينظر: دراسة الصوت اللغوي ، ص 73 (الهامش).

[56]- ينظر: أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية ، عدد رقم (5) 1983م ، ص 405.

[57]- محاضرات في اللغة ، ص 115-121.

[58]- دراسة السمع والكلام ، ص 196.

[59]- ينظر: «اللغة العربية والكتابة الصوتية» ، د. رضوان القضماني ، مجلة الموقف الأدبي ، العدد 140 ، 1982م ، ص 23-37 ، «نحو ألفبائية صوتية عربية موحدة - اقتراح لعلماء الصوتيات العرب» ، د. عبد العزيز إبراهيم السويل ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، المجلد الثالث عشر ، العدد الأول ، 1986م ، ص 227-264 ، «الكتابة الصوتية» ، د. حسام النعيمي ، مجلة المورد ، المجلد السادس عشر ، العدد الأول ، 1987م ، ص 5- 27.

[60]- عبد الر حمن حسن العارف ، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة ، ص189.

[61]- «تطور الدراسات اللغوية» ، د. محمد محمود غالي ، مجلة المجلة ، السنة 9 ، العدد 105 ، 1965م ، ص37. وينظر: اللهجات واسلوب دراستها ، ص 68.

[62]- علم اللغة ، ص 41.

[63]- ينظر: دراسات في علم اللغة ، ق2 ، ص24 ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص 9 ، إصلاح النحو العربي» ، يعقوب عبد النبي ، مجلة الأدب ، السنة 10 ، العدد 5 ، 1965م ، ص 278 ، 283.

[64]- نقلا عن: الأصوات ، د. بشر ، ص 185.

[65]- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 37-38 ، دراسات في علم اللغة ، ق1 ، ص 43 ، ق2 ، ص24 ، دراسة الصوت اللغوى ، ص347 ، علم الصوتيات ، ص 46.

[66]- ينظر: دراسات في علم اللغة ، ق2 ، ص 83 ، 107 فما بعدها ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص 154-155 ، «أصول علم اللغة» ، د. محمد كامل حسين ، مجموعة البحوث والمحاضرات للدورة السادسة والعشرين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، 1960-1959م ، ص 169.

[67]- «إصلاح النحو العربي» ، يعقوب عبد النبي ، مجلة الأدب ، السنة العاشرة ، العدد الثالث ، 1965م ، ص 160-161.

[68]- اللسان ، 17/ 338 (وزن).

[69]- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ، 1/2 ، العربية الفصحى ، هنري فليش ، ص 57 ، من صيغ العربية وأوزانها «أفعل» ، عبد الحليم عبد الباسط المرصفي ، ص16.

[70]- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 144-145 ، مدخل إلى دراسة الصرف العربي ، ص 21-30 ، من صيغ العربية وأوزانها «أفعل» ، ص 11-18 ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص46.

[71]- همع الهوامع ، للسيوطي ، 6/ 232.

[72]- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ، 1/ 12-13 ، من صيغ العربية وأوزانها: (أفعل) ، ص14-15 ، الصيغ الثلاثية... ، د. ناصر حسين على ، ص 132-133.

[73]- المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص 49.

[74]- من وظائف الصوت اللغوي ، ص 40.

[75]- المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص 49-50 ، من وظائف الصوت اللغوي ، ص 25-40.

[76]- أورد ذلك الاستراباذي في: شرح شافية ابن الحاجب ، 1/ 18 ، وجاء أيضا في شرح الإيضاح ، للجرجاني ، أن وزن قل) هو (فل). نقلا عن الدكتور ناصر حسين علي في: الصيغ الثلاثية ، ص 137.

[77]- شرح شافية ابن الحاجب ، 1/ 18. وينظر: من وظائف الصوت اللغوي ، ص 24.

[78]- دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة ، د. سعد مصلوح ، ص 221.